التي لا تنشأ لأن الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الأول دون الثاني
والفرق لائح واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع
لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس جواز
ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب التسهيل بالراء وهو
خطأ بالمالكي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه
اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على
ذلك ابن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة ونون مكسورة واما
نحو ان زيدا لقام بدون قد فكلام المغني الغزي بضم الغين المعجمة لا بن الوهاب ان البصريين
والكوفيين اتفقوا على منعه ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحو هو
المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها
على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فيمتنع تقديم معمول الفعل عليها
نحو انك علمت ان زيدا لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام
المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان
لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا
لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة الخبر وذلك
بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو
ان زيدا لعمرا ضارب وتدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيدا لبك يوم
لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح
وذلك قليل الجائز المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر
اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل فخلا في ان زيدا جالس في الدار للتاخر
المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن فخلا في ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول
حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس
دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال
لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ضعيف انتهى والفرق بينه
وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله
صار مبتدا والام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامك ماكول وخلافا ان زيدا
عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين
والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما هو في الخبر لكونه
فعلا ماضيا واما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع
دخولها على العامل وكيف يتفرع مع عدم اصله فال الموضح في الحواشي وينبغي
ان يجري خلاف في ان زيدا طعامك لقد اكل فان خطابا منع دخول اللام على قد
وبعض العواعين ... الاخفش والفراء ابن بابل الجارة البصريين ان زيدا لبك ضرب
وزيدا الجملة اخر مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا ما جاز وانتهى المعمول
وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل لا ينشا من وقد لا تعنى
خاص به دون المعمول وكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم

جنح ط

فشرطه واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر
اذا كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا او مجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس
وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر على اسمها اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا
منعه ابن عقيل في اوائل الباب فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق ولا ان عندك زيدا
جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند
الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل
بين الخبر والتابع وانما دخلت اللام لانه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا
فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا
شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو
القائم ولذا قال ابن عقيل وشرطه ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر او ما
اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة
عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل
لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل
بعد ان المكسورة على اربعة اشياء اثنين موخرين واثنين متوسطين فالمتاخران
احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا
لقد سما على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه اشار بقوله واصحبوا الواسط معمول
الخبر واما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب
الواسط معمول الخبر والفصل فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه
الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكان ولكن وليت
ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على
الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل
مهيئة فمثال ان وان قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة
ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان
كانما يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا
ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد موثل بخلاف قوله فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على
انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما
الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما
تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة
بخلاف وتعين تغييره والمعتمد اثباتها واما ليت هذه الاحرف فلم تزل اختصاصها
لا الليت فيبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع
وظاهر الغزوي ومن ثم اجاز ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى
قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو